OPEN ACCESS
Received: 09 -01 -2025
Accepted: 13- 03-2025

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Impact of Grammatical Disputes on Determining the Circumstantial Accusative, Its Subject, the Specifier, and Its Referent

Dr. Abdulrahman Bin Zayed Bin Mohammed Al-Sha'sha'i *

Aazz1277@gmail.com

Abstract

This study examines the influence of grammatical disputes on determining the circumstantial accusative (*ḥāl*) and the specifier (*tamīz*), focusing on the factors affecting their identification. It highlights the multiplicity of grammatical interpretations regarding the subject and agent of the circumstantial accusative, as well as the referent and governing element of the specifier. Given the frequent disagreements in distinguishing the circumstantial accusative among other accusative forms and identifying its subject, as well as the criteria for determining a word as a specifier, this study delves into the underlying reasons for such variations. It is structured into three sections: the first explores the definition, conditions, and governing rules of the circumstantial accusative; the second examines the definition and conditions of the specifier; and the third investigates key grammatical terminologies affecting these interpretations. By combining theoretical analysis with practical examples, the study underscores how these grammatical disagreements reveal the richness and flexibility of the Arabic language, highlight the historical conflicts between the Basran and Kufan schools, and showcase variations within and beyond these schools. Ultimately, the study clarifies the implications of these differences on syntactic analysis.

Keywords: Grammatical Perspectives, Grammatical Disputes, Circumstantial Accusative (*ḥāl*), Specifier (*tamīz*), Grammatical Differences.

* Associate Professor of Linguistics, Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Humanities, University of Bisha, Kingdom of Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Sha'sha'i, A. B. Z. B. M. (2025). The Impact of Grammatical Disputes on Determining the Circumstantial Accusative, Its Subject, the Specifier, and Its Referent, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(2): 429 -449. https://doi.org/10.53286/arts.v7i2.2525

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2025/01/09م
تاريخ القبول: 2025/03/13م

أثر الخلاف النحوي في تعيين الحال، وصاحبه، والتمييز ومميزه

د. عبدالرحمن بن زايد بن محمد الشعشاعي*
Aazz1277@gmail.com

ملخص

جاء هذا البحث ليلقي الضوء على بيان أثر الخلاف النحوي في تعيين كل من الحال والتمييز، وما يتبع ذلك من تعدد مناط الحال؛ من صاحبٍ، وعاملٍ، وكذلك مناط التمييز؛ من مفسَّرٍ وعاملٍ؛ لنعلم من ذلك مرد كثير من التعددية في الأوجه النحوية؛ ولهذا فقد اخترت هذا الموضوع؛ لأسبر غوره وأظهر دوره، واخترت الحال والتمييز لكثرة الخلاف في تعيين الحال من بين المنصوبات، ثم الخلاف في صاحب الحال إذا تعيَّن والمميَّز عندما يتعين كون الكلمة تمييزا، وحتى يتبين المقصود من هذا البحث بدقة فقد قدمت له بمقدمة، بينت فيها أهم ما يمكن أن ترجع إليه التعددية في الأوجه النحوية، وهي ستة قد تتداخل -أحيانا- في بعض جوانبها، وكان سادسها محل بحثنا، وقد قسمته إلى مباحث ثلاثة؛ أولها: الخلاف في تعريف الحال وضوابطه وشروطه، وثانيها: الخلاف في تعريف التمييز وشروطه، وثالثها: الخلاف في المصطلحات النحوية المؤثرة على الأوجه النحوية، وسرت فيه على الجمع بين التنظير والتطبيق، وخلصت فيه إلى نتائج أهمها: الكشف عن جزء مهم من أسباب تعدد الأوجه الإعرابية، ومنها: ظهور عبقرية اللغة وجمالها في تعدد الأوجه، ومنها: إظهار جوانب من الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، والخلاف في داخل المدرسة الواحدة، ومن جاء بعدهم من المتأخرين، وقد بينت منزع الخلاف، وتأثيره على تعيين الحال، وصاحبه، وتعيين التمييز، وصاحبه، واجتهدت في الجمع والعرض والتحليل والتعليل.

الكلمات المفتاحية: الأوجه النحوية، الخلاف النحوي، الحال، التمييز، الخلاف النحوي.

* أستاذ اللغويات المشارك - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب والفنون - جامعة بيشة - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الشعشاعي، ع. ب. ز. ب. م. (2025). أثر الخلاف النحوي في تعيين الحال، وصاحبه، والتمييز ومميزه، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(2): 429-449. https://doi.org/10.53286/arts.v7i2.2525

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

مقدمة

المنصوبات في العربية كثيرة التداخل، وخاصة الحال والتمييز؛ مما يُصَعّب لدى الدارس للغة تحديد وتعيين ذلك المنصوب؛ ولهذا فقد اعتنى العلماء -قديما وحديثا- في بيان جوانب الاتفاق والافتراق بين كل من الحال والتمييز -خاصة- والتداخل بينهما وبين المصدر، والصفة، والمفعول له، وقد تشتبه مع المفعول أو منزوع الخافض أو الخبر -على قلة في هذه الثلاثة، إلا أن ذلك الشرح والتوضيح لم يقض على التداخل بينها ولم ينه وجود بعض الإشكالات في تعيينها؛ إذ إن لتعدد الاحتمالات أسبابا منها:

التنوع في المعاني، وتعدد الأغراض التي يحتملها السياق، وخاصة في توجيه القراءات، واختلاف اللغات، وما امتازت به العربية من المعاني المجازية، ودلالة الصيغة الصرفية، ودلالة السياق.

ومن العوامل المؤثرة في تعيين المنصوب:

الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ومن جاء بعدهم من المتأخرين في التعريفات، والشروط، والقيود، وكذلك اختلاف آراء النحويين في المدرسة الواحدة، وللخلاف أسبابه المبسوطة في مواطنها، وأيا كان السبب فالخلاف هو أحد الأسباب في تعيين الحال والتمييز؛ سواء في تداخل بعضهما مع بعض، أم تداخل أحدهما مع غيره من المنصوبات؛ ومن أجل ذلك جاء هذا البحث ليلقي الضوء على أثر الخلاف النحوي في تعيين الحال والتمييز، مع توطئة مهمة تبين أثر الخلاف النحوي في تعدد الأوجه الإعرابية بشكل عام، ثم في المنصوبات، ثم في الحال والتمييز على وجه الخصوص، مع بعض الأمثلة المنتقاة من الشواهد القرآنية، والشعرية.

وتكوّن من مقدمة تبين أهميةَ الموضوع، ومنهجَه، وأسبابَه، وخطتَه، والدراسات السابقة، ثم تمهيدٍ بينْتُ فيه جملة ما يمكن أن يكون سببا للتعددية في الأوجه النحوية، خالصا منها إلى موضوع البحث؛ كأحد الأسباب المهمة المؤثرة في تعدد الأوجه النحوية.

على أن البحث قد عثر على مجموعة من الدراسات السابقة، منها:

1- أثر الخلاف النحوي في تعدد المعنى: دراسة تطبيقية في سورة (طه) الجبوري، أحمد عكاب داحور علي. مجلة آداب الفراهيدي المجلد (15) العدد (53)، 2023، 17- 32.

يقرر البحث أن الخلاف النحوي بين العلماء في توجيه الآيات القرآنية أدى إلى تعدد المعنى، مطبقا على سورة طه في دراسة نحوية سياقية مقارنة بين أقوال النحاة والمفسرين في توجيه هذه الآيات، والبحثُ قد ربط بين الصناعة النحوية والمعاني، شاملا لعموم أبواب النحو الواردة في سورة (طه)، وقد اختلف عن بحثنا في إطلاقه للأبواب، وتقييده بسورة (طه).

2- أثر الخلاف النحوي في تقعيد القواعد النحوية: دراسة وصفية تحليلية. عمر، الصادق آدم. مجلة القلزم للدراسات التربوية والنفسية واللغوية، الناشر: مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة بخت الرضا السودان، يونيو 2021م، 1442 هـ.

تناول الباحث أثر الخلافات النحوية في تقعيد القواعد، مشيرا إلى مكانة المدرسة البصرية، وتتبع الخلاف النحوي في دراسة وصفية تحليلية، وخلص إلى نتائج منها:

1- أن الخلاف عند البصريين والكوفيين لم يكن على الأصول، بل في كيفية تقعيد القواعد.

2- أن لاختلاف الفريقين أثرًا بالغًا في النحو العربي.

3- أن للبيئة أثرًا في التقعيد، وتوسيع الخلاف بين الفريقين.

ويظهر الفرق بينه وبين دراستنا في طبيعة تناول الموضوع؛ حيث ربط بين الخلاف والتقعيد، شاملا لموضوعات النحو وأصوله.

3- مسالك الترجيح في مسائل الخلاف النحوي. الشجيري، هادي أحمد فرحان. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد 99، 2019.

بنى الباحث بحثه على تتبع مسائل الخلاف جملةً، ويهدف إلى بيان مسلك الترجيح، بعد النظر في أدلة الفريقين. فجمع مسالك النحاة النظرية، والعملية في أسباب الترجيح.

وهذا البحث متخصص في الخلاف النحوي؛ في بابين فقط من أبواب النحو، مبينا أثر هذا الخلاف في تعيين كل من الحال، أو التمييز، وما يتعلق بهما.

4- أسباب التعدد في التحليل النحوي تأليف د. محمود حسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني المجلد (28) العدد (66). 2004.

وقد ركز المؤلف على بيان اختلاف المعيار في التقعيد، وأن ذلك لا يقتصر على الخلاف في بعض القواعد، بل يؤدي إلى تعدد في التحليل أحيانًا، وهو كتاب نفيس، ويفترق عن هذا البحث في عمومه، وخصوصية بحثنا فيما يتعلق بالحال والتمييز، وما متَّ بصلة إليهما.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: الخلاف في تعريف الحال وشروطه، وفيه ست مسائل، والمبحث الثاني: الخلاف في تعريف التمييز وشروطه، وفيه عشر مسائل. والمبحث الثالث: الخلاف في المصطلحات النحوية المؤثرة، وفيه خمس مسائل، ثم خُتم البحث بجملةٍ من النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر.

تمهيد:

المؤثرات في التعددية، وعدم التعيين القاطع لكل من الحال والتمييز يشمل عدة أنواع من الخلاف؛ منها:

1- الخلاف في تعيين الكلمة: أحالٌ هي أم تمييز.

2- الخلاف في تعيين الكلمة: أحال هي أم منصوب آخر.

3- الخلاف في تعيين الكلمة: أتمييز هي أم منصوب آخر.

4- الخلاف في تعيين صاحب الحال.

5- الخلاف في تعيين المميز.

وهذه الأنواع متداخلة؛ فقد يجتمع في الكلمة الواحدة أكثر من نوع؛ كما هو ملحوظ في تعدد الأوجه النحوية؛ ولذلك فقد أوردت جملة من مسائل الخلاف محررة، ومختصرة، ومقسمة على جوانب من الخلاف النحوي.

وقبل أن ندخل في المسائل يجدر بنا أن نبين بعض المؤثرات الأخرى في تعيين كل من الحال والتمييز مما لا يكون مرده إلى الخلاف النحوي؛ لنخلص منه إلى مقصدنا في هذا البحث.

المؤثر الأول: الاختلاف في المعنى المراد للمتكلم

وهذا المؤثر يعد المهيمن على ما بعده، وعليه المعول؛ لأن مردها إليه؛ ولهذا كثرت أمثلته في القرآن الكريم، ولغة العرب، ومن تلك الأمثلة:

1- توجيه الإعراب في كلمة: (طُولًا) في قوله تعالى: (ولن تبلغ الجبال طولا)؛ حيث أجازوا أن يكون حالًا من فاعل (تَبْلُغ) أو من مفعوله، أو مصدرًا من معنى (تَبْلُغ)، أو تمييزًا أو مفعولًا له (النيسابوري، 1416: 4/ 349)، ثم ضعّفوا التمييز والمفعول لأجله؛ وسبب الضعف هنا هو المعنى (السمين الحلبي، 1986: 7/ 355).

2- ومما يحدد إعرابه مراد المتكلم ما نص عليه العلماء في إعراب (فارسا) من قولهم: لله دره فارسا؛ فإن أراد المتكلم معنى المدح في حال الفروسية وكان ذلك المدح مقيدا بتلك الحال؛ فهو حال، وإن قصد معنى المدح بالفروسية المطلقة دون تقييد بمعنى: أحسن الفرسان؛ كان تمييزا (الأستراباذي، 1975: 1/ 241).

3- قوله: "هَوْنًا" إما نعت مصدر، أي: مشيًا هونًا، وإما حال أي: هَيِّنينَ، والهون: اللين والرفق، أي يمشون بالسكينة والوقار متواضعين، ولا يضربون بأقدامهم أشرًا وبطرًا ولا يتبخترون خيلاء؛ وهنا يتحدد ويتعين كون الكلمة حالا أو غير حال؛ من خلال معنى الكلمة، ومراد المتكلم؛ فإن أراد وصف المشي فهي صفة، وإن أراد بيان حالهم أثناء المشي فهي حال (البعيمي، 1419، ص 3903).

المؤثر الثاني: دلالة الصيغة الصرفية

من المرجحات في تعيين كل من الحال والتمييز من خلال الصيغة الصرفية؛ قول النحويين: إن كان مشتقا فهو حال، وإن كان جامدا فهو تمييز، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

1- اختلافهم في المنصوب بعد (حبذا) فقال الأخفش والفارسي والربعي: حال مطلقا، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقا، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح فحال وإلا فتمييز (السامرائي، 2000: 2/ 314).

2- ومن ذلك دلالة (فَعِيْل) فإن دلت على المصدر (إفْعال) فالأقرب أنها تمييز، وإن دلت على اسم الفاعل (مُفْعِل) فالأقرب أنها حال كما في قوله تعالى: (نَذِيرًا لِلْبَشَرِ) (36) فإن في (نَذِيرًا) أوجهًا، أحدها: أنه تمييزٌ عن «إحدى»، كأنه قيل: أعظم الكُبَر إنذارًا، فـ «نذير» بمعنى الإنذارِ كالنَّكير بمعنى الإنكار... الثالث: أنه فعيلٌ بمعنى مُفْعِل، وهو حالٌ من الضميرِ في «إنَّها» قاله الزجاج.... (السمين الحلبي، 1986: 10/ 552).

المؤثر الثالث: الدلالات السياقية

وله جوانب كثيرة، منها: حاجة الكلام المبهم إلى التمييز، بينما يكون الكلام المعرّف والمحدد بحاجة إلى الحال:

1- ومن ذلك إعراب (جزاءً) في قوله تعالى: (فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفورا)... فقد ذكر السمين فيها عدة أوجه ومنها: أنه حالٌ موطِّئة كـ (جاء زيد رجلًا صالحًا). وقيل: تمييزٌ قال: (وهو غيرُ مُتَعَقَّل) (السمين الحلبي، 1986: 7/ 380)، فقوله غير متعقل لعدة أسباب منها المعنى، ومنها الاشتقاق، ومنها كون صاحب الحال محددا يحتاج إلى حال وليس مبهما يحتاج إلى تمييز؛ وهذه من دلالة السياق.

2- ومن مرجحات التمييز في كلمة: (دينا) في قوله تعالى: (ومن يبتغ غير الإسلام دينا) كونها تفسيرا لـ(غير) لإبهامها، فَمُيِّزَت كما مُيِّزَت (مثل) و (شبه) وأضرابهما (السمين الحلبي، 1986: 3/ 300).

3- ومما يردّ فيه الاختيار إلى سياق الكلام وسباقه: إعراب (أمدا) في قوله تعالى: (أحصى لما لبثوا أمدا)؛ فإن مما أبعد كونه تمييزا؛ أنَّ التمييزَ شرطُه أن تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه، ويتصفَ به، ففي قوله: (زيد أقطعُ الناس سيفًا) يَصِحُّ أن يُسْنَدَ إليه فيقال: زيد قَطَعَ سيفُه، وسيفه قاطع. وهنا ليس الإحصاءُ من صفةِ الأمَد، فلا تَصِحُّ نسبتُه إليه، وإنما هو صفات الحزبين، وهو دقيق، ونُقِل عن أبي البقاء نصبَه على التمييز، وأبو البقاء لم يذكر نصبَه على التمييز حالَ جَعْلِه (أَحْصَى) أفعلَ تفضيلٍ، وإنما ذكر ذلك حين ذكر أنه فعلٌ ماضٍ (السمين الحلبي، 1986: 7/ 449- 452).

4- ومن ذلك إعراب (هَدْيًا) في قوله تعالى: (هديا بالغ الكعبة)، حيث استبعد السمين الحلبي نصبه على التمييز لِما أُبْهِم في المِثْلية، من حيث إنَّ التمييزَ إنما يرفع الإبهامَ عن الذوات لا عن الصفاتِ، وهذا إنما رفع الإبهام عن صفة، لأن الهدى صفةٌ في المعنى إذ المرادُ به مُهْدَى (السمين الحلبي، 1986: 4/ 423، 424).

المؤثر الرابع: اختلاف القراءات القرآنية والروايات للشواهد الشعرية

1- فقد ذكر العلماء في قوله: (فالله خَيْرٌ حَافِظًا) قراءتين: قرأ الأخَوان (ابن أبي القاسم، 2002: 2/ 13؛ الصفاقسي، 2004، ص 8) وحفص (حافظًا) (الصفاقسي، 2004، ص 377) وفيه وجهان، الحالية والتمييز وأظهرهما: أنه تمييز، وقرأ الباقون (حِفْظًا) (الصفاقسي، 2004، ص 377)، ولم يُجيزوا فيها غير التمييز (السمين الحلبي، 1986: 6/ 518)؛ فانظر كيف تعين كونه تمييزا من خلال القراءة للفظة مصدرا، وكيف احتملت قراءة اسم الفاعل للحالية وغيرها.

2- ومن اختلاف الروايات الشعرية في قول الشاعر:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هم... سم العداة وآفة الجزر

النّازِلون بكلّ مُعْتَرَكٍ... والطّيبونَ مَعاقِدَ الأُزُرِ (سيبويه، 1988: 1/ 202؛ البغدادي، 1997: 5/ 41، 42).

يروى: "النازلين" بالنصب على القطع، ويروى: النازلون بالرفع -أيضًا- بالإتباع، ويروى كلاهما بالقطع -أيضًا-. والمسألة مفصلة في مواطنها (العيني، 2010: 3/ 1459)؛ فاختلاف الرواية في البيت مؤثرة في تعيين الحال وغيره. (ابن هشام، 1994: 3/ 283).

3- في قوله تعالى: (فله جزاءً الحسنى) قرئ بإضافة الجزاء إلى الحسنى، وقرأه حمزة، والكسائي، وحفص، ويعقوبُ، وخلفٌ (جزاءً الحُسنى) بنصب جزاءً منوّنًا؛ على أنه تمييزٌ؛ لنسبة استحقاقه الحُسنى، أو مصدرٌ مؤكِّد لمضمون جملة فله جزاءً الحُسنى، أو حال مقدمة على صاحبها؛ باعتبار تعريف الجنس كالتنكير، وهنا نجد تأثير اختلاف القراءة بين الإضافة والتنوين مؤثرا على تعيين كل من الحال، أو التمييز في القراءتين.

المؤثر الخامس: اختلاف التركيب النحوي لفظا أو تقديرا

1- من المرجحات للحالية: كون صاحب الحال نكرة موصوفة؛ فإن الوصف يخصصها، ويقربها من المعرفة؛ ومن ذلك، إعراب: (نزلًا) حالا في أحد الأوجه الثمانية، في قوله تعالى:(خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)؛ لأن (جنات) تخصصت بالوصف (السمين الحلبي، 1986: 3/ 546).

2- من مرجحات التمييز على الحال: جواز جره بـ(مِن)، كما في قوله تعالى: (وكفى بالله حسيبا)، فإن إعراب (حسيبًا) تمييزا هو الأصح؛ لصلاحية دخولِ (مِنْ) عليه، وهي علامةُ التمييز.

ومما يلحق بجواز الجر بـ(من) وجود معنى (من)، أو (في)؛ وهما من المعاني النحوية إذ إن معنى (من) في التمييز ومعنى (في، وكيف) في الحال، ومن ذلك قوله تعالى: (واشتعل الرأس شَيْبًا) [مريم: 4]. استُبعِد أن يكون (شيبًا) حالًا؛ لأنه على معنى (مِنْ) وليس على معنى (في) (السمين الحلبي، 1986: 6/ 308).

المؤثر السادس: الخلاف النحوي ويتضمن: الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، والخلاف في داخل المدرسة الواحدة، وكذلك اختلاف المتأخرين وهذا هو موضوع بحثنا هذا، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الخلاف في تعريف الحال وشروطه وفيه ست مسائل

عندما تتحدد ماهية المصطلح النحوي وشروطه تحديدا دقيقا متفَقا عليه فلا مجال للخلاف في جمع ما يندرج تحته، ومنع غيره من التداخل معه، وإذا انتفى الخلاف انتفى أثره في التطبيق على ما ورد عن العرب من الشواهد، ولكن النحاة قد

اختلفوا في تعريف الحال، ثم اختلفوا في شروطه، وضوابطه؛ فانعكس ذلك على تعدد الأوجه، والاحتمالات في أعاريب القراءات والشواهد، وهذه أمثلة من ذلك:

1- مسألة تقديم الحال على عاملها إن كان صاحبها ظاهرا

البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول ظاهرا ومضمرا؛ إذا كان العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف. والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام إلا إذا كان العامل ضميرا؛ فيمنعون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر في مثل: (راكبا جاء زيد) في حين يجيزون: (راكبا جئت)؛ بسبب تقدّم المضمر في (راكبا) على الظاهر (زيد) المتأخر، وأجازه البصريون، ولما منع الأخفش (راكبًا زيد جاء) قال: "لبعدها عن العامل" (أبو حيان، 1430: 9/ 122).

وسبب عدم تقديم الكوفيين للحال في أول الكلام؛ لأن فيها ذكرًا من الأسماء؛ فيشبهها البصريون بنصب التمييز ويُشَبّهها الكسائي بالوقت (ابن السراج، 1988: 1/ 215؛ المبرد، د.ت: 4/ 300)، وتفصيل الخلاف والحجج والردود في الإنصاف (الأستراباذي، 1975: 1/ 187)، ويظهر تطبيق ذلك في إعراب (خالصةً) بالنصب، في قوله تعالى: (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا ومحرم على أزواجنا)، وقرأ سعيد بن جبير فيما ذكر أبو الفتح (خالصًا)، ونصب هاتين القراءتين على أن الحال من الضمير الذي في قوله: (فِي بُطُونِ)، ويصح أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها (ابن عطية، 1422: 2/ 351؛ السمين الحلبي، 1986: 5/ 183).

ونخلص من هذه المسألة إلى أن الخلاف في ضوابط تقديم الحال على عاملها قد أثر في كون (راكبًا) في قولنا: (راكبا جاء زيد) حالًا على رأي البصريين، أو ردّ هذا التركيب بجملته؛ لبعد المنصوب هنا عن العامل حسب تعليل الأخفش.

كما أثر هذا الخلاف في تعيين صاحب الحال في (خالصةً، أو خالصًا) على القراءتين هل صاحب الحال: هو الضمير الذي في قوله (في بطون) أو صاحب الحال (ما)، وقس على ذلك، والله أعلم.

2- مسألة مجيء الحال من النكرة

يرى جمهور النحويين أن صاحب الحال لا يكون نكرة إلا بمسوغات وهي مبسوطة في كتب النحو وهذه من مسائل الخلاف، فقد أجاز الخليل وسيبويه مجيء الحال من النكرة بلا قيد ولا شرط؛ كما جاء في الحديث (فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس سابقًا) (العكبري، 1995: 1/ 287؛ أبو حيان، 1430: 9/ 61) في قول من جعله حالا من الفرس (العكبري، 1995: 1/ 287) وذكر ابن هشام أن النكرة قد تقع حالًا بغير مسوغ؛ كقولهم: "عليه مائةٌ بيضًا" (سيبويه، 1988: 2/ 112/ 159)، وفي الحديث: "وصلى وراءه رجالٌ قيامًا" (ابن هشام، 1994: 2/ 265)، والخلاف مبيّن مبسوط في الإنصاف، وقد فصل ابن هشام هذه المسألة في المسائل السفرية، وبيّن جواز مجيء الحال من النكرة من القرآن وكلام العرب (ابن هشام، 1983: ص 14)، وذكر السيوطي في الهمع أن ذلك من النادر (السيوطي، د.ت: 2/ 304).

وفصّل أبو حيان في الارتشاف تأويل البصريين لما جاء من ذلك معرّفا بـ(أل) فقال: "وذهب الكوفيون، وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة وورد منه شيء معرفة (بأل) وبالإضافة، وتأوله البصريون على زيادة (أل)، والحكم بانفصال الإضافة واعتقاد التنكير، وأما ما جاء من قولهم: «سفه زيد نفسه، وغبن رأيه، ووجع بطنه، وألم رأسه» فتأولوه على تضمين الفعل ما يتعدى، فتنصب تلك الأفعال على المفعول به، أو على انتصابها على إسقاط حرف الجر، أو على التشبيه بالمفعول به" (أبو حيان، 1998: 4/ 1633).

3- مسألة الخلاف في اشتراط تجدد الفائدة في الحال

قال الفراء: الحال لا بد من تجدد فائدة عند ذكرها: كقولهم: عبد الله عندك قائمًا، لأنه ليس من عندك ما يدل على قيام، فإن كان ما قبله يدل عليه نحو: زيد على الفرس راكبًا، فهو منصوب على القطع، وكذا لو قلت: جاء زيد الظريف، إذا كان زيد لا يعرف إلا بالظريف، ثم سقطت منه (أل) قيل: قام زيد ظريفًا، فينتصب على القطع، وإذا كان يعرف دون الظريف وسقطت أل انتصب على الحال، وإذا قلت: الظريف وهو لا يعرف به، فلا ضمير في الظريف من الأول، وهو مكرر عليه، وتقديره: قام زيد قام الظريف، كقول القائل: نظرت إلى شيء بغل أو حمار انتهى (أبو حيان، 1998: 4/ 1633). والحال إن دلت على معنى لا يفهم مما قبلها فهي المبينة (وهي المؤسسة لأنها تؤسس لمعنى جديد)، وإن دلت على مفهوم ما قبلها فهي المؤكدة، وأثبتها الجمهور، وذهب الفراء، والمبرد والسهيلي إلى إنكارها (أبو حيان، 1998: 3/ 1600).

وبناء على ذلك؛ فالحال عندهم نوع واحد، وهي الحال المبيّنة (المؤسسة)، ولا وجود عندهم للحال المؤكدة؛ كما قال الفراء: (الحال لا تكون إلا مبينة، ولا يدل عليها من قبلها ولا تخلو من تجدد فائدة عند ذكرها، كقولهم: عبد الله عندك قائما، ومحمد خلفك جالسا، لأنه ليس في عندك وخلفك دليل على جلوس ولا قيام) (أبو حيان، 1430: 9/ 153) وليست الحال المؤكدة نحو: (أنا أخوك منطلقا)؛ لأنه ليس من لوازم الأخوة الانطلاق (السامرائي، 2000: 2/ 308)، وستأتي الإشارة إلى مصطلح القطع عند الكوفيين.

4- مسألة مجيء الحال من المضاف إليه

انقسم النحاة في ذلك إلى آراء ثلاثة؛ أولها: المنع مطلقا إذا لم يكن صاحب الحال معمولا للمضاف، وبه قال أبو حيان في البحر: (أمّا الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة، فنحن لا نجيزه، سواءٌ كان جُزْءًا ممّا أضيف إليه، أو كالجُزء، أو غير ذلك) (أبو حيان، 1420: 1/ 646). ومثله السهيلي؛ حيث ذكر بعد أن غلَّط من قال بالحالية من المضاف إليه، أن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق؛ لأنها مفعول فيها كالظرف والمفعول، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة، لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناه في ظرف ولا حال، فمعناها -إذا لم يلفظ بها- أضعف وأجدر ألا يعمل (السهيلي، 1992، ص 244، 245)، ومن هذا يتبين أن رأي السهيلي عدم الجواز مطلقا وإن كان صاحب الحال معمولا للمضاف.

وثانيها جواز ذلك بأحد شروط ثلاثة، نص عليها ابن مالك في الألفية، وعلى ذلك جمهور النحويين، قال ابن مالك:

ولا تجز حالا من المضاف له... البيتين، قال: (فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز. قال في شرح التسهيل: بلا خلاف (ابن مالك، 1990: 2/ 342)، وعلق أبو حيان في التذييل: "وحكى غيره عن بعض البصريين إجازته" (ابن مالك، 2000، ص 238).

وثالثها الجواز مطلقا لوجود بعض الشواهد، وهو مذهب الفارسي، وممن نقله عنه ابن الشجري في أماليه (ابن عقيل، 1980: 2/ 269).

واختلفت عبارات المجوّزين بين القول بالجواز والحكم بالندرة والضعف والقلة؛ ولعل المجوّز قد رأى قلة شواهده فحكم على ما ورد من ذلك بالضعف، أو القلة، وأن غيره أولى إذا احتمل وجها لا إشكال فيه، قال العكبري: والحال من المضاف إليه قليل ضعيف وإن كان قد جاء في شعر العرب القديم كقول تأبط شرا:

سلبْت سلاحي يائسا وشتمتني... فيا خير مسلوبٍ ويا شرّ سالبِ(العكبري، العكبري: 3/ 238؛ البغدادي، 1997: 3/ 164).

وذكر البغدادي في الخزانة أنها قليلة (البغدادي، 1997: 3/ 164) وكذا قال ابن الشجري فذكر تعليقا على قول الشاعر:

كسيف الفرند العضب أخلص صقله ... تراوحه أيدي الرّجال قياما (أبو حيان، 1430: 9/ 82؛ البغدادي، 1997: 3/ 163).

... ونصب «قياما» على الحال من الرجال، والحال من المضاف إليه قليلة... وقال في بيت تأبّط شرّا: سلبت سلاحي يائسا... البيت: "ولست أرى أن «يائسا» حال من ضمير المتكلم الذي في «سلاحي» ولكنه عندي حال من مفعول «سلبت» المحذوف، والتقدير: سلبتني يائسا سلاحي، وجاء بالحال من المحذوف لأنه مقدّر عنده منويّ،... وإنما وجب العدول عن نصب «يائس» على الحال من الياء التي في «سلاحي» لما ذكرته لك من عزّة حال المضاف إليه، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه" (ابن الشجري، 1091: 1/ 24، 25).

ومن تطبيقات ذلك مما تظهر فيه ثمرة هذا الخلاف إعراب (صحيحةً) في قول كثيّر عزة (1971، ص 99):

وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةً ورجلٍ رمى فيها الزمان فشُلّتِ.

أجاز بعض النحويين في "صحيحةً " أنها حال موطأة بالنعت، وقالوا: هي حال من المضاف إليه، لأن الحال من المضاف إليه كثير نحو قوله:

كأن حواميه مدبرا (الجعدي، 1964، ص20). قال صاحب الخزانة: وأما قوله: مدبرًا فحال من الهاء والعامل على رأي أبي عليّ ما تقدره في المضاف إليه من معنى الجارّ. يعني أنّ التقدير كأن حوامي ثابتة له مدبرًا أو كائنة له (البغدادي، 1997: 3/ 157). ومع ضعف مجيء الحال من المضاف إليه فإن الشواهد الواردة من القرآن ولغة العرب تقوّيه وتؤيده.

5- **الخلاف في مجيء الحال متقدما على صاحبه المجرور بالحرف**

وهي مسألة قريبة مما قبلها، فقد منع الجمهور تقديم الحال على المجرور بحرف أصلي، فلا يقال: (مررت راكبًا بعلي)، و(أخذت عاثرا بيد خليل). وأجاز الفارسي وابن كيسان وابن جني وغيرهم التقديم، قال ابن مالك والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس» فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور، ونحو قول الشاعر، (ابن هشام، 1994: 2/ 321؛ العيني، 2010: 3/ 160):

تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي

الشاهد قوله: «تسليت طرّا عنكم» طرا: حال من الكاف في «عنكم» متقدمة على صاحبها. قالوا: وتقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي، مخصوص بالشعر. ولكن ابن مالك أجازه في النثر وجعل منه قوله تعالى: (وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) [سبأ: 28]. فكافّة حال من الناس مقدمة، فهي بمعنى جميعا. وقال آخرون:

«كافة» في الآية وصف من الكفّ بمعنى المنع، لحقته التاء للمبالغة مثل: رجل راوية وداهية، وجعلوه حالا من الكاف في «أرسلناك» (شراب، 2007: 1/ 342).

وقال المانعون: والحق أن هذا البيت ضرورة، أو (طُرًّا) حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بـ (عنكم) المذكورة، وأن (كافة) في الآية حال من الكاف في أرسلناك وأن التاء للمبالغة لا للتأنيث، قاله الزجاج، وردّه ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبا إلا في أبنية المبالغة كـ (علّامة)، و(كافة) خلاف ذلك. وقال أبو علي: «وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به وإذا جاز تقديمها على صاحبها وعلى العامل فيه فتقديمها على صاحبها وحده أجوز» (درويش، 1415: 8/ 98، 99).

6- مسألة الخلاف في عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة

يرى معظم النحاة وعلى رأسهم سيبويه (سيبويه، 1988: 1/ 263). أن عاملها محذوف تقديره (أحقه) بمعنى أعرفه وأثبته.

قال صاحب معاني النحو: "وعلى هذا ففي عامل هذه الحال الذي يقدره النحاة نظر من حيث المعنى، وذلك أن كثيرا من النحاة ذهبوا إلى أن عاملها محذوف وجوبًا تقديره (أحقه)، فالعامل في قولك (محمد أخوك عطوفا) محذوف تقديره (أحقه عطوفًا) ومعنى أحقه، أثبته، وأعرفه، وهذا لا يصح لأن قولك (أعرفه عطوفًا) معناه أعرفه في حال عطفه، وهذا المعنى غير مراد؛ لأنه لا معنى لقولك: محمد أخوك أعرفه في حالة عطفه" (السامرائي، 2000: 2/ 311). وقال الرضي: " واختُلف في العامل في المؤكِّدة التي بعد الاسمية؛ فقال سيبويه: العامل مقدر تقديره: (زيد أبوك أحقه عطوفًا)، يقال: حققت الأمر، أي تحققته وعرفته، أي أتحققه وأثبته عطوفًا؛ وفيه نظر إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفًا، وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفًا فهو مفعول ثان لا حال. وقال الزجاجي: العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولا بمسمى نحو: (أنا حاتم سخيًا)، وليس بشيء؛ لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضًا لا يطرد ذلك في نحو: (هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب) [هود: 64]، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علمًا" (الاستراباذي، 1075: 1/ 233). وفي ترجمة ابن خروف أنه كان يرى أن عامل الحال في الجملة الاسمية المبتدأ نحو: "هو علي شاعرا"(ضيف، د.ت، ص 302).

وبهذا نعلم أن ثمرة الخلاف تؤثر في تحديد كون الكلمة حالًا أو مفعولًا ثانيًا أو نفي ذلك؛ لأن معنى الجملة لا يتوافق مع الحال، وهذا رأي الرضي، ووافقه السامرائي؛ وعلى قولهم فلا داعي إلى تقدير عامل أصلا.

المبحث الثاني: الخلاف في تعريف التمييز وشروطه، وفيه عشر مسائل

1- الخلاف في جواز نقل التمييز من المفعولية

في قوله تعالى: (وفجرنا الأَرْض عيُونا) [القمر: 12] والأصل: (فجرنا عُيُون الأرض) هذا مذهب المتأخرين، وبه قال ابن عُصْفُور، وابن مالك، وهذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كونه منقولًا عن الفاعل، أو المفعول الذي لم يسم فاعله، وقال الشلوبين: (عيُونا) في الآيَة نصب على الحال المقدرة، لا التَّمِيز، ولم يثبت كون التَّمْيِيز منقولًا من المفعول؛ فينبغي ألا يقال به، وقال ابن أبي الرّبيع: (عيُونا) نصب على الْبَدَل من الأَرْض، وَحذف الضَّمِير أَي (عيونها)، أَو على إِسْقَاط حرف الْجَرّ، أَي (بعيون)، وَتارَة يكون مشبها بالمفعول، نحو: (امتلأ الإناء ماء، ونعم زيد رجلًا)، وَوجه الشّبَه أَن (امْتَلَأَ) مُطَاوع (مَلأ) فكأنك قلت (مَلأ المَاء الْإِنَاء)، ثمَّ صَار تمييزا بعد أَن كَانَ فَاعِلًا، وَالْأَصْل: نعم الرجل ثمَّ أضمر، وَصَارَ بعد أَن كَانَ فَاعِلا تمييزا؛ والتمييز بعد أفعل التَّفْضِيل فَاعل فِي المعنى؛ إِمَّا حَقِيقَة أَو مجَازًا (السيوطي، د.ت: 2/ 341). ومن ذلك انْتَصَابَ (رعبًا) في قوله تعالى: (ولملئت منهم رعبًا)، فقد اختلف فيه، فقيل منصوب؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وقيل تَمْيِيزٌ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، كَقَوْلِهِ تعالى: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ نَقْلَ التَّمْيِيزِ مِنَ الْمَفْعُولِ، وذكر أبو حيان أن ذلك بعيد، حتى لو قلنا بجواز النقل من المفعول؛ لِأَنَّكَ لَوْ سَلَّطْتَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ تَعَدِّي الْمَفْعُولِ بِهِ بِخِلَافِ، وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا (أبو حيان، 1420: 7/ 154).

ومن المسائل المترتبة على هذا الخلاف قولهم: (ما أحسن وجها منك أحد) فمن زعم أنه قد يكون منقولًا من المفعول يجيز التوسط فيقول: غرست شجرًا الأرض، وفجرت عيونًا الأرض (أبو حيان، 1998: 4/ 1634). وقد لخص ناظر الجيش في شرحه على التسهيل الخلاف في ذلك فبيّن أنّ مميّز الجملة على ثلاثة أقسام:

1) منه ما هو منقول من الفاعل وهو الغالب، وهو محل إجماع.

2) ومنه ما هو منقول من المفعول، وهو محل الخلاف، ويجيزه أكثر المتأخرين، وأنكره الآمدي، وقال بأنه لم يذكره النحويون المتقدمون، وأما كلام الجزولي في ذلك فهو محتمل أنه يقصد بالمفعول الفعل الذي لم يسمّ فاعله نحو «ضُرِب زيدٌ ظهرًا وبطنًا، وفُجِّرَت الأرضُ عيونًا»، وممن قال بذلك أبو علي الشلوبين؛ فإنه يرى أن نصب (عيونا) على الحال وليس التمييز، وكذلك ابن أبي الربيع الذي أعرب (عيونا) بدلا من (الأرض)، أي بدل بعض من كل؛ أي عيونها ثم حذف الضمير، كما جوّز أن يكون النصب على إسقاط الخافض والتقدير (وفجرنا بعيون الأرض) (ناظر الجيش، 1428: 5/ 2376).

3) ومنه ما ليس بمنقول من أحدهما، لا بمعنى أنه منقول من شيء آخر غيرهما؛ بل بمعنى أنه لا يصح فيه أن يكون منقولا (ناظر الجيش، 1428: 5/ 2376).

ومن هذا يتبين أن الخلاف على -ضعفه- مؤثر؛ ولهذا فقد ذكره النحويون، والمفسرون، والمعربون للكتاب العزيز. قال السمين الحلبي مشيرا إلى هذا الخلاف: "وهذا عند مَنْ يُثْبت كونَ التمييز منقولًا من المفعولية. وقد مَنَعَه بعضُهم، وتأوَّل قولَه تعالى: (وَفَجَّرْنَا الأرض عُيُونًا) على أنَّ (عيونًا) بدلُ بعضٍ من كل، وفيه حَذْفُ العائدِ أي: عيونًا منها" (السمين الحلبي، 1986: 3/ 363).

2- **الخلاف في تعريف التمييز وتنكيره**

ومن ذلك مسألة توجيه الشاهد (لعكبري، 1986، ص 287):

وقد أغتدي وما صقع الديـ ـك على أدهمَ أجش الصهيلا

بنصب الصهيل والظهر، ومحل الشاهد: (أجش الصهيلا)، حيث نصب الصهيل تمييزًا وعامله (أجشّ)، وهو صفة مشبهة، وبه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن ينتصب بعد (أفعل) كل من المعرفة والنكرة؛ لأنهم يرون مجيء التمييز معرفة، أو مقترنا بـ (أل). أما البصريون، فيرون أن ما جاء كذلك منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، فرارًا من القول بمجيء التمييز معرّفًا بـ (أل)، وتكون (أل) عندهم زائدة، لا تفيد التعريف؛ فتوقف تعيين كون الكلمة تمييزًا أو غيره على الخلاف في ذلك الشرط.

وتطبيقات هذه المسألة كثيرة، ومن ذلك أيضًا وأكثر تفصيلًا في وجه انتصاب (زهرة الحياة الدنيا)، قال: (الثامن: أنه تمييزٌ لـ (ما) أو للهاءِ في (به) قاله الفراء. وقد رَدُّوه عليه بأنه معرفةٌ، والمميّزُ لا يكون معرفة. وهذا غيرُ لازمٍ له؛ لأنه يجوزُ تعريفُ التمييز على أصول الكوفيين (السمين الحلبي، 1986: 8/ 122، 123، 124).

ومن ذلك اختلافهم في إعراب (نفسه) في قوله تعالى: (إلا من سفه نفسه) على سبعة أوجه نقلها صاحب اللباب فقيل: مفعول به للفعل (سفه)، وقيل على تضمين (سفه) معنى (جهل) أو (أهلك)، وقيل منصوب على إسقاط الخافض، وقيل توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه في نفسه، وقيل بأنه تمييز، وهو قول الكوفيين. وقيل مشبه بالمفعول به، وهو قول بعض الكوفيين. والسابع: توكيد لمن سفه؛ لأنه في محل نصب على الاستثناء (ابن عادل، 1998: 2/ 496). ومن ذلك ما ورد في توجيه قول الشاعر (سيبويه، 1988: 1/ 201)؛ المبرد، د.ت: 4/ 161؛ البغدادي، 1997: 7/ 492):

وما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا

حيث نصب (الرقابا) بقوله (الشعر) هنا صفة مشبهة، واتفق الفريقان -الكوفيون والبصريون- على أنه يجوز أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، وزاد الكوفيون أنه يجوز أيضًا أن يكون انتصابه على التمييز؛ وذلك لأن الكوفيين

يجوزون أن يجيء التمييز معرفة، فأما علماء البصرة فلكونهم يوجبون كون التمييز نكرة لم يجيزوا وجه الانتصاب على التمييز (الأستراباذي، 1975: 1/ 109).

3- الاختلاف بين الكوفيين والبصريين في شرط التنكير في التمييز

من المسائل في ذلك إعراب الجار والمجرور في قوله تعالى: (تفيضُ من الدمعِ) في سورتي المائدة والتوبة أي: تفيضُ دمعًا و (مِن) للبيان، ومحلُّ الجارِّ والمجرور النصبُ على التمييز، وهو ممنوع لدى جمهور النحويين؛ وحجة المانِعَيْنِ هو كونُه معرفةً (السمين الحلبي، 1986: 4/ 395).

وفصّل الشهاب الخفاجي بعد أن ذكر رأي البيضاوي أنه تمييز محوّل عن الفاعل، واعتراض أبي حيان بعدم جواز مثل هذا لسببين؛ لأنّ التمييز الذي أصله فاعل لا يجوز جره بمن، والسبب الثاني -وهو ما يعنينا هنا- أنها معرفة ولا يجيز كونها تمييزًا إلا الكوفيون، ثم بيّن الخفاجي أنه -أي البيضاوي في رأيه- اقتفى إجازة الكوفيين، وردّ على أبي حيان مفندا: بأن عدم جواز الجر بـ (من) منقوض بقولهم: (عز من قائل)، ونحوه؛ وهذا وارد بحسب الظاهر، وإن كان ما ذكره أبو حيان صرّح به غيره من النحاة فقالوا: لا يجوز جره إلا في باب نعم وحبذا، و(مِن) على كلامه بيانية لا تجريدية، وقيل أصل الكلام أعينهم يفيض دمعها، ثم أعينهم تفيض دمعًا وهو أبلغ الإسناد الفعل إلى غير الفاعل وجعله تمييزًا سلوكا لطريق التبيين بعد الإبهام... وقد تابعه غيره على هذا، ورد بأن (من) هنا لبيان ما أبهم مما قد يبين بمجرد التمييز... وإذا كان (من الدمع) قائما مقام دمعًا كان في محل النصب على التمييز(الخفاجي، د.ت: 4/ 354).

4- الخلاف في تقديم التمييز على المخصوص بالمدح أو الذم

ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم التمييز على المخصوص، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهو قبيح عند الفراء، لأنهم يرون أنه ليس في نعم وبئس ضمير، وإنما هما رافعان للمخصوص، والمتقدم حال وليس تمييزا عند الكسائي، وعلى التمييز عند الفراء (أبو حيان، 1430: 10/ 123؛ ابن هشام، 1994: 3/ 254)؛ وعلى ذلك مسألة نِعمَ زيدٌ رجلًا، وقد منعَ من ذلك سيبويه في كتابه.

5- الخلاف في حذف التمييز إذا كان المميز فاعلًا ضميرًا مستترًا

وقد منع ذلك سيبويه ومن ذلك اختلافهم في إعراب قوله تعالى: (بِئْسَ مَثَلُ القوم) على قراءة الرفع (ابن عادل، 1998: 9/ 391). وفيه أوجهٌ، أحدها: وهو الظاهرُ المشهور أنَّ (مَثَلُ القوم) فاعلُ بِئْس، الثاني: أنَّ (الذين) صفةٌ للقوم؛ فيكونُ مجرورَ المحلِّ، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، الثالث: أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، وأنَّ مَثَلَ القومِ هو المخصوصُ بالذَّم، تقديرُه: بِئْسَ المَثَلُ مَثَلُ القوم، الرابع: أَنْ يكونَ التمييزُ محذوفًا، والفاعل المُفَسَّرُ به مستترٌ تقديرُه: بئس مَثَلًا مَثَلُ القوم، فيكونُ الفاعل مستترًا، مُفَسَّرٌ بـ(مَثَلًا)، و(مثَلُ القومِ) هو المخصوصُ بالذمِّ والموصولُ صفةٌ له، وحُذِفَ التمييزُ، وهذا لا يُجيزه سيبويهِ وأصحابُه البتةَ، نَصُّوا على امتناعِ حَذْفِ التمييزِ، وكيف يُحْذَفُ وهو مُبَيِّنٌ؟ (السمين الحلبي، 1986: 10/ 327).

6- الخلاف في الجمع بين التمييز والمميز بلفظ واحد

في أحد توجيهات (ساءَ مثلُ القومِ مثل الذين كذّبوا)، قدّروا مضافا ليتوافق الفاعل والمخصوص على شيء واحد، وحين قدَّر أبو حيان تمييزًا في هذه القراءة رُدّ عليه بأنه لا يحتاج إلى تمييز، إذا كان الفاعلُ ظاهرًا؛ فإن الجمع بينهما مخصوص بالضرورة، كقول الشَّاعر [الوافر]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادَا

قال ابن عادل: وفي المسألة ثلاثة مذاهب: الجوازُ مطلقًا، والمَنْعُ مطلقًا، والتَّفصيلُ، فإن كان مغايرًا في اللَّفظ ومفيدًا فائدة جديدة جاز نحو: نعم الرَّجُلُ شجاعًا زيدٌ؛ وعليه قوله [الوافر] (العيني، 2010: 3/ 227؛ 4/ 14، ابن عادل، 1998: 9/ 392):

تَخَيَّرَهُ ولَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ المَرْءُ مِن رَجُلٍ تِهَامِي.

7- **الخلاف في نصب غدوة بعد لدن.**

اختار ابن مالك النصب على التمييز (ابن مالك، 1990: 2/ 238؛ العيني، 2010: 3/ 1344)، وعلى إضمار كان مضمرًا فيها اسمها، أو على التشبيه بالمفعول به (درويش، 1415: 5/ 633)، واعترض أبو حيان على اختيار ابن مالك للنصب تمييزًا فقال: (وهو إعراب يعسر تعقله) (أبو حيان، 1430: 8/ 75). وحكى عن الكوفيين الرفع على تقدير كونها اسم (كان الناقصة)، أو فاعل (كان التامة)، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لدن وقتٍ هو غدوةٌ. وقيل: على التشبيه بالفاعل. (الصبان، 1997: 2/ 161)؛ وعلى ذلك فالنصب بما يحتمله من الأوجه الثلاثة غير وارد عند الكوفيين، وهذا مردود عليه بالسماع، والرواية عند سيبويه ومن بعده، بل إن سيبويه نص على أن (لدن) لا ينتصب بعدها إلا غدوة خاصة، وهذا مما ورد مخالفا؛ إذ القياس فيها الجرّ (سيبويه، 1988: 1/ 210، 3/ 499؛ السيوطي، د.ت: 2/ 221)، وأجاز الأخفش فتقول لدن غدوةً وعشيةً (ابن عقيل، 1980: 3/ 69).، ومدار النصب على ما ورد من الشواهد، فَمِنْها قولُه (الطّويل) (السيوطي، د.ت: 1/ 215):

وما زال مُهْرِي مَزْجَرَ الكلبِ منهم لَدُنْ غدوةً حتى دَنَتْ لغروبِ

8- الخلاف في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفًا

نحو "تصبب زيد عرقًا، وتفقأ الكبش شحمًا": ذهب الكوفيون إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد من البصريين. وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز التقديم النقلُ والقياسُ. أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر، (الأنباري، 1998: 2/ 682؛ والأزهري، 2000: 1/ 480):

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟!

والمسألة مفصلة في الإنصاف (الأنباري، 1998: 2/ 682).

9- الخلاف بين الكوفيين والبصريين في ناصب التمييز في أفعل التفضيل

مذهب الكوفيين أنه ينصِبُ بنفس (أفْعَل)؛ ولذلك جعل بعضُ النحاة أنَّ (أعْلَم) ناصبٌ لـ(مَنْ) في قوله: (أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ)، وذلك لأنَّ أَفْعَلَ مضمَّنٌ لمعنى المصدر.

قال السمين الحلبي: هذا مذهبٌ مرجوحٌ، وأفعلُ التفضيلِ ضعيفٌ ولذلك قَصُرَ عن الصفةِ المشبهة؛ حيث لم يؤنَّثْ ولم يُثنَّ ولم يُجْمع (السمين الحلبي، 1986: 7/ 452). وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَأَفْعَلُ لَا يَعْمَلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِي التمييز (أبو حيان، 1420: 7/ 147؛ ابن عادل، 1998: 4/ 500)؛ ولذلك قيل بأن (أعلم) هنا ليست للتفضيل، بل بِمَعْنَى اسم فاعل في قوتهن كأنه قيل: إن ربَّك هو يَعْلَم.

ومن ذلك (أَمَدًا) في قوله تعالى: (لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا) فقيل منصوب عَلَى إِسْقَاطِ الْحَرْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: لِمَا لَبِثُوا مِنْ أَمَدٍ أَيْ مُدَّةٍ.

ومن ذلك اختلافهم في إعراب (القوانس) في قول الشاعر:

وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا

فمذهب الكوفيّين أن أفعل التفضيل ينتصب المفعول به، فالقوَانِسُ عندهم منصوبٌ بأَضْرِبُ نَصْبَ المفعولِ به، وإنما تأويله بضَرْبِ القوانس قولُ البصريّين. وقد قيل: إن (القَوانسَ) منصوبٌ بمضمر يدلُّ عليه أفعل التَّفضيل، هذا معنى كلام أبي حيّان. ومما بني على الخلاف في تعريف التمييز وتنكيره ما ورد في إعراب قوله تعالى: (ثوابا من عند الله): أنه نصب على التمييز وهو مذهب الفراء (العكبري، د.ت: 1/ 323). والقول بأن أفْعَل التفضيل لا تَنْصِبُ بنفسها؛ لضعفها مشتهر، وكذلك قول الكوفيين - إن أفْعَل تعمل عمل الفعل.

10- الخلاف في تقديم التمييز أو الحال إذا ذكر مع (حَبَّذَا)

يجب تأخير التمييز عن المخصوص، فلا يتقدم عليه، فلا يقال: حَبَّذَا رجلًا زيدٌ، ولا حَبَّذَا عالمًا زيدٌ. وهذا رأي حكاه الفارسيُّ في (التذكرة) عن الكوفيين، أنهم لا يجيزون: حَبَّذَا رجلًا زيدٌ.

ونَصَّ الجَرْمي على قبح ذلك إذا أُعرب المنصوب تمييزًا، لكنّ هذا منه بناءً على أن المخصوص هو الفاعل، و (حَبَّذَا) فِعْل، كما تقدم النقل عنه. وجمهور البصريين، يُجيزون ذلك كله. وما أشبه ذلك؛ لأن عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص في باب (نعم) فكذلك ينبغي هنا، لاتحاد البابين في المعنى وكثير من الأحكام. وأيضًا فلم يكن الكوفيون؛ ليمنعوا إلا مَا دلَّهم الاستقراءُ على امتناعه، فإذا لم يكن سماعٌ يَشهد لجواز: حَبَّذَا رجلًا زيدٌ، وإنَّما فيه ما يدل على التأخير نحو قوله (جرير، د.ت: 1/ 165):

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ

كان القول بالامتناع أرجح".

المبحث الثالث: الخلاف في المصطلحات النحوية المؤثرة، وفيه خمس مسائل

ويحسن أن نشير هنا إلى أن معظم الخلاف في المصطلحات بين البصريين والكوفيين خلاف لفظي غير مؤثر في التركيب النحوي للجملة والإعراب، ومنها ما يؤثر على نوع العامل وهو قليل، ومنها ما يؤثر في ماهية المصطلح، وما يتبعه من معنى نحوي وهو الأقل، ومنه موضوع هذا المبحث. (ضيف، د.ت، ص 158).

فمن النوع الأول: الضمير ويقابله الكناية والمكني (الزمخشري، 2001: 3: 84؛ السيوطي، د.ت: 1: 56)، والفعل الدائم ويقابله اسم الفاعل (أبو العباس، د.ت، ص 456، 463؛ ضيف، د.ت، ص 166)، والعماد ويقابله ضمير الفصل، والمجهول ويقابله ضمير الشأن (ابن يعيش، 2001: 3/ 114؛ ضيف، د.ت، ص 166)، والترجمة ويقابلها البدل (أبو العباس، د.ت، ص 25؛ ضيف، د.ت، ص 166)، وهو كثير.

ومن النوع الثاني: الصرف يجعلونه علة لنصب المفعول معه (الفراء، د.ت: 1/ 34).

ومن النوع الثالث: ومعظمها مصطلحات للعوامل، ولكنها مؤثرة مثل: مصطلح الخلاف (الأنباري، 1998؛ السيوطي، د.ت: 1/ 98)، والقطع (الفراء، د.ت: 1/ 7، 12؛ البعيمي، 1419، ص 517)، والتقريب (ضيف، د.ت، ص 198).

1- بين مصطلحي الحال والتقريب

ويراد به اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة في مثل: "هذا زيد شاعرا"، و"هذا الأسد مخوفا"(البعيمي، 1419، ص 501).

ويمثلون لهذه المسألة ونحوها بمثل قوله تعالى (وهذا بعلي شيخا) فقد انتصب (شيخًا) هنا على الحال عند البصريين وَانْتَصَبَ شَيْخًا عَلَى الْحَالِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَخَبَرِ التَّقْرِيبِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ. (أبو حيان، 1420: 6/ 184؛ ابن السراج، 1988: 1/

152)، والجمهورُ على نصب «شيخًا» وفيه وجهان، المشهور: أنه حال والعامل فيه: إمَّا التنبيهُ، وإمَّا الإشارة، وإمَّا كلاهما. والثاني: أنه منصوبٌ على خبر التقريب عند الكوفيين (السمين الحلبي، 1986: 6/ 357).

وفي هذا الباب (المنصوب على التقريب) بحث علمي قد استوفى تفاصيله وتطبيقاته فلا نطيل البحث بذكرها هنا.

2- **بين مصطلحي الحال والقطع**

كان الفراء كما سبق هو سيد استعمال المصطلحات الكوفية؛ فكان يطبقها ويستعمل مصطلح القطع كثيرًا، إلا أنه اضطرب في استعماله؛ فأحيانا يريد به الحال، وقد يستعمل الحال على بابه عند البصريين، ولكنه قليل، وقد يجمع بينهما لمعنى واحد، قال في توجيه نصب (نَزَّاعَةً) من قوله تعالى: (كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَة لِّلشَّوَى) نصبه على القطع وعلى الحال (لفراء، د.ت: 1/ 309).

ويستعمل مصطلح القطع، ويريد به النصب بفعل محذوف. قال في توجيه نصب (مَطْوِيَّاتٍ) من قوله تعالى: (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِيْنِهِ) قال: "ومن قال مطوياتٍ رفع السموات بالباء التي في بيمينه؛ كأنه قال: والسموات في يمينه، وينصب المطويات على الحال، أو على القطع، والحال أجود"(لفراء، د.ت: 2/ 425)، كما يستعمل القطع للاستئناف، وهذا لا يدخل في مبحث الحال هنا (البعيمي، 1419، ص 516، 517).

ويتضح مما سبق أن الخلاف في المصطلح هنا مؤثر؛ فإذا كانت كلمة (مطويات) منصوبة بفعل محذوف فالمعنى يختلف عن الحال قطعا، وكذلك قوله: والحال أجود، دل على اتضاح الفرق بين المصطلحين عنده، وتأثيره في الوجه الإعرابي، مما يتبعه التأثير في معنى سياق الكلام وسباقه.

ومن ذلك توجيه (وجيهًا) المنصوب على الحال، وقيل: منصوب على القطع من (عيسى)، وقد ردّ هذا الوجه الزجاج في معانيه (الزجاج، 1988: 1/ 412).

ومن ذلك إعراب (إمامًا) في قوله تعالى: (ومن قبله كتاب موسى إمامًا ورحمة) على معنى: وتقَدّمه كتاب موسى إمامًا... وقيل: انتصب بإضمار فِعْلٍ، أي أنزلْناه إمامًا ورحمة. وقال الأخفش: على القَطْع؛ لأن كتاب موسى معرفةٌ بالإضافة (الأخفش، 1990: 1/ 381، 2/ 519)؛ لأن النكرة إذا أعيدت أو أضيفت أو أدخل عليها ألفٌ وَلامٌ صارت معرفة (القرطبي، د.ت: 16/ 191).

ومما ورد في ذلك إعراب (حنيفًا) في قوله تعالى: (ملة إبراهيم حنيفا) منصوبا على الحال من (إبراهيم)؛ أي في حال حنيفيته، وهو أي صاحب الحال مجرور بالإضافة إلى الملة، ولذلك فهو منصوب على إضمار فعل، وتقدير الفعل (نتبعُ حنيفًا)، وأنه منصوبٌ على القطع؛ وهذا ليخرج الحال من المضاف إليه بغير الشروط الثلاثة، وقد سبق، وهذا التخريج رأي الكوفيين، ومذهبهم في نحو ذلك، يستعملون مصطلح القطع ويريدون به النصب بفعل محذوف (البعيمي، 1419، ص 517).

وإن كان بعض النحاة يرى أن الخلاف لفظي فقط فيعدون القطع نوعا من أنواع الحال كما ورد عند السيوطي، في إعراب (قِطْعًا) بتسكين الطاء. فقد ذكر أنه من نعت الليل، منصوب على القَطْعِ، وقوم يسمُّون ما كان كذلك: حالًا، وقوم: قَطعًا. (ابن الجوزي، 1422: 2/ 328).، ولكن كلام الفراء، صاحب المصطلح، والزجاج، والأخفش، وغيرهم من النحويين واضح في الفرق بينهما.

3- **بين مصطلحي التمييز والقطع.**

كما يتداخل القطع مع الحال، فإنه يتداخل مع التمييز، وتطبيقاته كثيرة؛ ومنها قوله تعالى: (فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرادَ اللَّهُ بِهذا مَثَلًا)، (مثلًا) منصوبٌ على القَطعِ، التقدير: أراد مثلًا، قَالَهُ ثَعْلَبٌ. وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: منصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَ

الْحَالِ. قَوْلُهُ تعالى: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كثيرًا) قيل: هو من قول الكافرين، أي ما مرادُ اللَّهِ بهذا المثل الذي يفرّق به الناس إلى ضلالةٍ وإلى هدى. (القرطبي، د.ت: 1/ 244).

وبيّن أبو حيان: أن انتصاب(مثلا) عند البصريين، على التمييز، أي من مثلٍ، وقيل على الحال من اسم الإشارة، وقد مرّ بنا عمل اسم الإشارة في الحال. وقيل حال من لفظ الجلالة بمعنى متمثلا. وهذا كله قول البصريين. أما الكوفيون فهو عندهم منصوب على القطع، ومن أمثلة القطع عند الكسائي: عبدالله في الحمّام عريانا، ويجيء زيد راكبا، أما عند الفراء فينظر إلى السياق، فما كان قبله دليل فهو منصوب على القطع، وما لا فهو على الحال، ذكر ذلك أبو حيّان للتفريق بين مصطلحي الحال والقطع عند الفراء (البعيمي، 1419، ص 517). فقال: "وفرَّق الفراء فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال"(أبو حيان، 1420: 1/ 201). وأما البصريون فلا يوجد عندهم ما هو منصوب على القطع، وقد حكم أبو حيان في البحر على قول الكوفيين بالبطلان (أبو حيان، 1420: 1/ 201).

وكذلك وجّه الكسائي (ثوابًا) في قوله تعالى: (ثوابا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوابِ)، فقد ذكر العلماء في ذلك أوجها كثيرة، وأشار البحث إلى بعضها، ومنها قول الكسائي إنه منصوبٌ على القطع، وقد عرض الأوجه أبو حيان في البحر وأفاد بأن هذا التوجيه غير وجيه (أبو حيان، 1420: 3/ 480).

4- مسألة الخلاف في عمل اسم الإشارة في الحال (بين الخبر والحال)

عمل حرف التنبيه واسم الإشارة في الحال في مثل: (هذا زيدٌ منطلقاً ، وهذا من خلافهم في المصطلحات النحوية وهو خلاف مؤثر يثمر تعدد الأوجه والاحتمالات، فمن ذلك قولهم (هذا زيدٌ قائمًا) فـ(قائمًا) حال عمل فيه اسم الإشارة ، ومنه قوله تعالى: (وهذا بعلي شيخا) فهذا المنصوب متردد بين الحالية والخبرية والتقريب عمل حرف التنبيه، واسم الإشارة في الحال في مثل (هذا زيد منطلقًا)، وهذه المسألة، وهذا من خلافهم في المصطلحات النحوية خلافا مؤثرا في تعدد الأوجه والاحتمالات، فمن ذلك قولهم: (هذا زيدٌ قائما) فـ(قائما) حال عمل فيه اسم الإشارة، ومنه قوله تعالى (وهذا بعلي شيخا).

وقد وردت الإشارة إلى هذا عند سيبويه في: باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر، لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا، جعلت الرجل مبنيا على "هذا" وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقا (سيبويه، 1988: 1/ 760). وقال المبرد: تقول: هذا الرجل قائما، كقولك: هذا زيد قائما (المبرد، د.ت: 4/ 322).

وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين "ها وذا" وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائمًا، وها أنذا جالسًا، وها أنت ذا ظالمًا، وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب، وهو إذا كان الاسم ظاهرًا جاء بعد "هذا" مرفوعًا ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة، فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال (ابن السراج، 1988: 1/ 152، 153).

5- مسألة الخلاف في خبر (كان)، في كونه خبرًا أو حالًا

يرى الكوفيون أن انتصابه على معنى الحال، والبصريون على معنى المفعول: قال الكوفيون: إن خبر (كان) نصب على الحال؛ لأن (كان) فعل غير واقع أي غير متعد، والدليل على أنه غير واقع: أن فعل الاثنين إذا كان واقعًا فإنه يقع على الواحد والجمع، نحو: (ضربا رجلًا)، (وضربا رجالًا)، ولا يجوز ذلك في (كان)؛ فإنه لا يجوز أن تقول: (كانا قائمًا)، و(كانا قيامًا). ويدل على ذلك أيضا أنه يجوز أن يكنى عن الفعل الواقع، نحو: (ضربت زيدًا)، فنقول: (فعلت بزيد)، ولا نقول في: (كنت أخاك)، (فعلت بأخيك).

وإذا لم يكن متعديًا وجب أن يكون منصوبًا نصب الحال، لا نصب المفعول؛ فإنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولًا هو الفاعل في المعنى إلا الحال؛ فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه: (كان زيد في حالة كذا).

ويتبع ذلك: الخلاف في عامل نصب الحال؛ فإنّ خبر (كان) وأخواتها منصوب على المفعول به (مجازًا) فتدخل كان وأخواتها على الجملة فينصبن الخبر، ويسمى خبرهن حقيقةً، ومفعولهن مجازًا، وأمَّا الخبر فمنصوب بـ (كان) عند البصريَّين، وقال الكوفيُّون ينتصب على القطع.

النتائج:

توصل البحث إلى الآتي:

1- الخلاف النحوي في الحال والتمييز؛ سواء أكان في تداخلهما، أم في كثرة تحمل الكلمة والجملة لعدة أوجه، وجدته ثريًا بالمناقشات العقلية التي تجلي بوضوح عقلية الناظرين في اللغة، وعبقريتهم في النظر والتعليل.

2- النظر فيما يشبه هذا المبحث يعد من أفيد جوانب الدراسات النحوية للدارسين، وتكوين ملكتهم النحوية؛ حيث نتج عنه تعليلات منطقية، وحوارات عقلية نافعة، تفتق الذهن وتوسع المدارك.

3- اكتسبت من خلال ممارستي لهذا البحث أن المعاني النحوية المتنوعة الناتجة عن تعدد الأوجه يعطي دلالات إضافية في اللغة العربية.

4- الأوجه النحوية، حتى الضعيفة منها، عندما ننظر إلى حجج القائلين بها نكاد نكذب المقولة القائلة بضعف حجة النحوي؛ من حيث إن لها مأخذًا لطيفًا؛ فلا يكاد من نظر فيها يبعد النجعة عن هدف من المعنى، عاما كان أم خاصا.

5- المنصوبات في العربية بشكل عام، والحال والتمييز بشكل خاص، بينها تداخل كبير وتتعدد فيها الأوجه، وتتباين فيها الآراء، وتتوارد المعاني بحسب مقاصد المتكلمين؛ وهذا له أثره الإيجابي على سعة العربية، وتنوع مسالكها.

6- كل الأسباب التي ذُكرتْ والتي لم تُذكر للتعددية في الأوجه الإعرابية مدارها على المعنى، وكلنا حوله ندندن.

7- تبين من خلال دراسة القطع، والنصب على الخلاف، والنصب على التقريب أن مصطلحات الكوفيين ليست مجرد اختلافات لفظية، بل منها ما هو مصطلح مؤثر، كما تبين في المبحث الثالث.

8- الخلافات في الحدود والشروط ينتج عنها اختلاف في الأوجه والتطبيقات؛ وكان هذا سببا قويًا، ومؤثرًا في تعدد المعاني المحتملة، والأوجه الإعرابية.

9- تبين من خلال رأي الكوفيين في تقديم الحال على صاحبه الظاهر تشدد الكوفيين، وتساهل البصريين؛ فليست كل آراء البصريين متشددة، ولا كل آراء الكوفيين متساهلة -كما قد يتوهم- بل ذلك هو الأغلب، وهناك ما خالف القاعدة العامة.

المراجع

الأخفش، س. ب. م. (1990). *معاني القرآن* (هدى محمود قراعة، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

الأزهري، خ. ب. ع. (2000). *التصريح بمضمون التوضيح*، دار الكتب العلمية.

الأستراباذي، م. ب. ا. (1975). *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب* (يوسف حسن عمر، تحقيق)، جامعة قار يونس.

الأنباري، ع. ب. م. (1998). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين*، المكتبة العصرية.

البعيمي، إ. ب. س. (1419). *المنصوب على التقريب*، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

البغدادي، ع. ب. ع. (1997). *خزانة الأدب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

ابن السراج، م. ب. ا. (1988). *الأصول في النحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.
جرير. (د.ت). *ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب* (نعمان محمد أمين طه، تحقيق)، دار المعارف.
الجعدي، ا. (1964). *ديوانه* (عبد العزيز رباح، تحقيق)، المكتب الإسلامي..
الخفاجي، أ. ب. م. (د.ت). *حاشية الشهاب عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي*، دار صادر.
أبو حيان، ا. (1430). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (حسن هنداوي، تحقيق)، دار القلم.
أبو حيان، م. ب. ي. (1420). *البحر المحيط في التفسير* (صدقي محمد جميل، تحقيق)، دار الفكر.
أبو حيان، م. ب. ي. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (رجب عثمان محمد، تحقيق)، مكتبة الخانجي.
درويش، م. ب. أ. (1415). *إعراب القرآن وبيانه*، دار الإرشاد للشئون الجامعية، ودار اليمامة، ودار ابن كثير.
السامرائي، ف. ص. (2000). *معاني النحو* نشر، دار الفكر للطباعة والنشر.
السمين الحلبي، أ. ب. ي. (1986). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد محمد الخراط، تحقيق)، دار القلم.
السُّهَيلي، ع. (1992). *نتائج الفكر في النَّحو*، دار الكتب العلمية.
سيبويه، ع. ب. ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق)، مكتبة الخانجي.
السيوطي، ج. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (عبد الحميد هنداوي، تحقيق)، المكتبة التوفيقية.
الشاطبي، إ. ب. م. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
شُرَّاب، م. ب. م. ح. (2007). *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»*، مؤسسة الرسالة.
الشناطي، ع. م. ح. (2019). قراءة في جهود داود عبده النحوية التجديدية. *مجلة الآداب*، (11)، 130–166. https://doi.org/10.35696/.v1i11.606
الصبان، م. ب. ع. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*، دار الكتب العلمية.
الصفاقسي، ع. (2004). *غيث النفع في القراءات السبع*، دار الكتب العلمية.
ضيف، ش. (د.ت). *المدارس النحوية*، دار المعارف.
ابن عادل، ع. ب. ع. (1998). *اللباب في علوم الكتاب* (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، تحقيق)، دار الكتب العلمية.
أبو العباس، أ. ب. ي. (د.ت). *مجالس ثعلب* (عبدالسلام هارون، تحقيق)، دار المعارف بمصر.
العبسي، خ. ع. ا. (2019). بنية القاعدة النحوية في تصورات مؤلفات "أصول النحو" قراءة في "الخصائص" لابن جني و"لمع الأدلة" و"الإغراب" للأنباري و"الاقتراح" للسيوطي. *مجلة الآداب*، (10)، 158–182. https://doi.org/10.35696/.v1i10.596
عزة، ك. (1971). *ديوانه* (إحسان عباس، تحقيق)، دار الثقافة.
ابن عطية، ع. ب. غ. (1422). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (عبد السلام عبد الشافي محمد، تحقيق)، دار الكتب العلمية.
ابن عقيل، ع. ب. ع. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق)، دار التراث، ودار مصر للطباعة.
العكبري، ع. ب. ا. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين* (عبد الرحمن العثيمين، تحقيق)، دار الغرب.

العكبري، ع. ب. ا. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (عبد الإله النبهان، تحقيق)، دار الفكر.

العكبري، ع. ب. ا. (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن* (علي محمد البجاوي، تحقيق)، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، ع. ب. ا. (د.ت). *شرح ديوان المتنبي* (مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، تحقيق)، دار المعرفة.

العيني، م. ب. أ. (2010). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية* (علي محمد فاخر، وآخرون، تحقيق)، دار السلام للطباعة والنشر.

الفراء، ي. ب. ز. (د.ت). *معاني القرآن* (أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، تحقيق)، دار المصرية للتأليف والترجمة.

ابن أبي القاسم، س. ب. ن. (2002). *مختصر التبيين لهجاء التنزيل*، مجمع الملك فهد.

ابن مالك، ب. م. (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (محمد باسل عيون السود، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

ابن مالك، م. ب. ع. (1990). *شرح التسهيل* (عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، تحقيق)، دار هجر.

المبرد، م. ب. ي. (د.ت). *المقتضب* (محمد عبد الخالق عظيمة. تحقيق)، عالم الكتب.

ناظر الجيش، م. ب. ي. (1428). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (علي محمد فاخر وآخرون، تحقيق)، دار السلام للطباعة.

النيسابوري، ا. ب. م. (1416). *تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)* (زكريا عميرات، تحقيق)، دار الكتب العلميه.

ابن هشام، ع. ب. ي. (1983). *المسائل السفرية في النحو* (حاتم صالح الضامن، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.

ابن هشام، ع. ب. ي. (1994). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (محمد محي الدين عبدالحميد، تحقيق)، المكتبة العصرية.

References

Al-Akhfash, S. B. M. (1990). *Meanings of the Quran* (H. M. Qara'a, Ed.). Maktabat Al-Khanji.

Al-Azhari, K. B. A. (2000). *Clarification of the Explanation's Content*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Astarabathi, M. B. A. (1975). *Al-Radi's Commentary on Al-Kafiya by Ibn Al-Hajib* (Y. H. Umar, Ed.). Garyounis University.

Al-Anbari, A. B. M. (1998). *Al-Insaf in the Disputed Issues Between Basran and Kufan Grammarians*. Al-Maktaba Al-Asriya.

Al-Bu'aymi, I. B. S. (1419 AH). *Accusative Based on Approximation*. Islamic University of Madinah.

Al-Baghdadi, A. B. A. (1997). *Khizanat Al-Adab* (A. S. M. Haroun, Ed.). Maktabat Al-Khanji.

Ibn Al-Sarraj, M. B. A. (1988). *The Foundations of Syntax* (A. H. Al-Fatli, Ed.). Al-Resala Foundation.

Jarir. (n.d.). *Diwan of Jarir with Commentary by Muhammad Ibn Habib* (N. M. A. Taha, Ed.). Dar Al-Ma'arif.

Al-Ja'di, A. (1964). *His Diwan* (A. Ruba', Ed.). Al-Maktab Al-Islami.

Al-Khafaji, A. B. M. (n.d.). *Al-Shihab's Commentary on Al-Baydawi's Tafsir*. Dar Sader.

Abu Hayyan, I. (1430 AH). *Al-Tadhyil wal-Takmil fi Sharh Kitab Al-Tashil* (H. Hindawi, Ed.). Dar Al-Qalam.

Abu Hayyan, M. B. Y. (1420 AH). *Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir* (S. M. Jamil, Ed.). Dar Al-Fikr.

Abu Hayyan, M. B. Y. (1998). *Artishaf Al-Darb min Lisan Al-Arab* (R. O. Muhammad, Ed.). Maktabat Al-Khanji.

Darwish, M. B. A. (1415 AH). *Parsing the Quran and Its Explanation*. Dar Al-Irshad, Dar Al-Yamama, and Dar Ibn Kathir.

Al-Samarrai, F. S. (2000). *The Meanings of Syntax*. Dar Al-Fikr.

Al-Samin Al-Halabi, A. B. Y. (1986). *Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun* (A. M. Al-Kharrat, Ed.). Dar Al-Qalam.

Al-Suhayli, A. (1992). *Results of Thought in Syntax*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Sibawayh, A. B. A. (1988). *The Book* (A. S. M. Haroun, Ed.). Maktabat Al-Khanji.

Al-Suyuti, J. (n.d.). *Hama' Al-Hawami' fi Sharh Jam' Al-Jawami'* (A. H. Hindawi, Ed.). Al-Maktaba Al-Tawfiqiyya.

Al-Shatibi, I. B. M. (2007). *Al-Maqasid Al-Shafia fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafia (Sharh Alfiyat Ibn Malik)*. Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

Shurrab, M. B. M. H. (2007). *Explanation of Poetic Evidences in Major Grammatical Works ("Four Thousand Poetic Verses")*. Al-Resala Foundation.

Alshanadby, A. S. M. H. (2019). Reading the Contributions of Dawood Abdu's Grammatical Renewal Efforts. *Journal of Arts*, (11), 130–166. https://doi.org/10.35696/.v1i11.606

Al-Subban, M. B. A. (1997). *Al-Subban's Commentary on Al-Ashmuni's Explanation of Alfiyat Ibn Malik*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Saffaqsi, A. (2004). *Ghayth Al-Naf' in the Seven Readings*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Dhaif, S. (n.d.). *The Grammatical Schools*. Dar Al-Ma'arif.

Ibn Adil, A. B. A. (1998). *Al-Lubab fi Ulum Al-Kitab* (A. A. A. Mawjoud & A. M. Mu'wad, Eds.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Abu Al-Abbas, A. B. Y. (n.d.). *Majalis Tha'lab* (A. S. Haroun, Ed.). Dar Al-Ma'arif, Egypt.

Izza, K. (1971). *His Diwan* (I. Abbas, Ed.). Dar Al-Thaqafa.

Al-Absi, K. A.-H. . (2019). The Structure of Arabic Grammatical Rules as Conceptualized by the Scholars of Usul al-Nahw 'The Principles of Arabic Grammar': A critical Study of ' al-Khasais' by Ibn Jini,' 'al-Luma'' and 'al-Ighrab' by al-Anbari and 'al-Iqtirah' by al-Syuti. *Journal of Arts*, *1*(10), 158–182. https://doi.org/10.35696/.v1i10.596

Ibn Atiya, A. B. G. (1422 AH). *Al-Muharrar Al-Wajiz fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz* (A. S. A. Muhammad, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Aqil, A. B. A. (1980). *Ibn Aqil's Commentary on Alfiyat Ibn Malik* (M. M. A. Hamid, Ed.). Dar Al-Turath & Dar Misr Lil-Tiba'a.

Al-Akbari, A. B. A. (1986). *Clarification of the Views of the Basran and Kufan Grammarians* (A. R. Al-Uthaymin, Ed.). Dar Al-Gharb.

Al-Akbari, A. B. A. (1995). *Al-Lubab fi 'Ilal Al-Bina' wa Al-I'rab* (A. I. Al-Nabhan, Ed.). Dar Al-Fikr.

Al-Akbari, A. B. A. (n.d.). *Al-Tibyan fi I'rab Al-Quran* (A. M. Al-Bajawi, Ed.). Isa Al-Babi Al-Halabi & Co.

Al-Akbari, A. B. A. (n.d.). *Explanation of Al-Mutanabbi's Diwan* (M. Al-Saqa, I. Al-Abyari, & A. H. Shalabi, Eds.). Dar Al-Ma'arifa.

Al-'Ayni, M. B. A. (2010). *Grammatical Objectives in Explaining the Poetic Evidence of Alfiyat Explanations* (A. M. Fakher et al., Eds.). Dar Al-Salam.

Al-Farra, Y. B. Z. (n.d.). *Meanings of the Quran* (A. Y. Al-Najati et al., Eds.). Egyptian Publishing and Translation House.

Ibn Abi Al-Qasim, S. B. N. (2002). *Mukhtasar Al-Tibyan on the Spelling of the Revelation*. King Fahd Complex.

Ibn Malik, B. M. (2000). *Ibn Al-Nazim's Commentary on Alfiyat Ibn Malik* (M. B. A. Al-Soud, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Malik, M. B. A. (1990). *Sharh Al-Tashil* (A. R. Al-Sayyid & M. B. Al-Makhtun, Eds.). Dar Hajar.

Al-Mubarrad, M. B. Y. (n.d.). *Al-Muqtadab* (M. A. A. Azima, Ed.). Alam Al-Kutub.

Nadhir Al-Jaysh, M. B. Y. (1428 AH). *Tamhid Al-Qawa'id bi Sharh Tashil Al-Fawa'id* (A. M. Fakher et al., Eds.). Dar Al-Salam.

Al-Nisaburi, A. B. M. (1416 AH). *Al-Nisaburi's Tafsir (Ghara'ib Al-Quran wa Raghai'b Al-Furqan)* (Z. Amirat, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Hisham, A. B. Y. (1983). *Al-Masail Al-Safaria fi Al-Nahw* (H. S. Al-Dhumin, Ed.). Al-Resala Foundation.

Ibn Hisham, A. B. Y. (1994). *Awda Al-Masalik ila Alfiyat Ibn Malik* (M. M. A. Hamid, Ed.). Al-Maktaba Al-Asriya.